



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



التّرابط بين الخليج العربي -
القرن الأفريقي: الديناميكيات
الإقليمية وإعادة تشكيل النظام
الإقليمي في تدفق جيوسياسي

تأليف

فيث ماويرا

ترجمة

مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة

(٦)

الكويت - ٢٠٢١م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



الترباط بين الخليج العربي - القرن الأفريقي: الديناميكيات الإقليمية وإعادة تشكيل النظام الإقليمي في تدفق جيوسياسي

تأليف

فيث ماويرا

ترجمة

مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة

(٦)

الكويت - ٢٠٢١م



Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University



**The Horn of Africa-Persian Gulf nexus:
inter-regional dynamics and the reshaping
of regional order in geopolitical flux**

Faith Maber

(April 2020)

Kuwait - 2021



الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

الكويت . ٢٠٢١





أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.





**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

وكيل وزارة الإعلام
المساعد لقطاع السياحة - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



رقم الصفحة	الفهرس
١٣	مقدمة.....
١٥	معضلة الأمن الإقليمي للقرن الأفريقيّ:.....
١٦	تاريخ التّرابط الإقليميّ:.....
١٧	التحوُّلات المتأرجحة في: أثيوبيا والسُّودان:.....
١٩	جيوسراتيجية الموانئ:.....
٢٢	توترات مجلس التعاون الخليجيّ والحرب في اليمن:.....
٢٤	السّياسة المائيّة لحوض النيل:.....
٢٥	متضمّنات السّياسة:.....
٢٥	بالنسبة للهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد):.....
٢٦	بالنسبة لدول منطقة القرن الإفريقيّ:.....
٢٧	المراجع.....



مقدمة

يمثل القرن الأفريقي موقعًا معقدًا ذا أهمية جيوسياسية وحيوية وتؤكد زيادة الاشتباك من قِبَل الممثلين الخارجيين ومصالحهم الحاضرة وتحالفاتهم وأجنداتهم على الدور المحوري للسياسة الجغرافية في تشكيل الأمن والمسار الاقتصادي للمنطقة. ويعمل قرب القرن الأفريقي من الدول الغنية بالنفط في الخليج العربي والممرات التجارية الحيوية التي تعبر باب المندب وخليج عدن على دعم المنطقة بصفاتها نقطة تفتيش بحرية أساسية وميناء وسيط في نظام عالمي مترابط بشكل كبير.

تتقاطع الشبكة المعقدة للممثلين الخارجيين والمصالح واحتمالية زيادة التنافس الجيوسياسي وإضفاء الصبغة الإقليمية على الصراعات وتحول السياسات المحلية في نقاط عدة في النظام الإقليمي مع وجود افتراضات لدور مهم للآلية الإقليمية والسلطة الحكومية الدولية للإنهاء والتصحر في تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.



معضلة الأمن الإقليمي للقرن الأفريقي:

من الممكن النظر إلى منطقة القرن الأفريقي على أنها معضلة أمن إقليمية ويمكن تعريفه بأنه مجموعة من الدول « التي تترابط مشكلاتها ومشاكلها الأمنية الأساسية بشكل شديد لدرجة أنه لا يمكن حل مشكلات الأمن القومي لها بشكل معقول أو تحليلها بعيداً عن بعضها الآخر».

ويكرّر هذا أيضاً ليك ومورجان اللذين يصفان مشكلة الأمن الإقليمية بأنها «مجموعة من الدول تتأثر بشكل مستمر بعامل خارجي أمني أو أكثر ينتج من منطقة جغرافية متميزة».

وقد عملت النماذج التاريخية للعداء والمودة بين دول المنطقة والمصحوبة بطبقات متعددة الأوجه من التكافل الأمني بشكل ثابت إلى تشجيع السياسات الخارجية ل: جيبوتي وأثيوبيا وإريتريا والسودان وجنوب السودان والصومال لا سيما فيما يتعلق ببناء الدولة وأمن النظام ورؤى النظام الإقليمي.

ويحتاج أي فهم دقيق للديناميكيات السياسية والأمنية البارزة في منطقة القرن أيضاً إلى وضع سياق لشبكة من التطورات الاقتصادية الجغرافية والجيوستراتيجية المعقدة التي أثرت بشكل متزايد على مسار أنظمة الأمن الإقليمية والأنظمة السياسية الإقليمية.

تاريخ الترابط الإقليمي:

لا يمثل الترابط الإقليمي بين منطقة القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية ظاهرة حديثة، حيث يُمكن إرجاعها إلى تاريخ غنيّ طويل من التجارة القديمة التي امتدّت لعقود ومصحوبة بتواريخ دينية مشتركة عبر التقاليد: اليهودية والإسلامية والمسيحية.

ويحمل القرب بين المنطقتين أيضاً بعداً أكثر ظلاماً في شكل استبعاد آلاف الأفريقيين عبر المنطقة العربية في: الحجاز ونجد وعمان واليمن.

وعلاوة على ذلك، تمّ بشكل أساسيّ تعديل مسار التّشابك الإقليميّ بالعصر الإمبرياليّ تحت الحكمين: العثمانيّ والبريطانيّ اللذين عملا على تشكيل الأنظمة الإقليمية والاقتصاديات السياسيّة المدعومة بتدفّقات هجرة متحوّلة وروابط تجاريّة.

وأدّت العلاقة التكافلية بين الأيديولوجيات العروبية والأيديولوجيات المنتمية إلى أفريقيا إلى تحريك صراع من أجل الاستقلال على كلا جانبيّ جزء البحر الأحمر مع التّشابكات العرقية والثقافية التي تلعب دوراً رئيساً في عمليّات بناء الدولة وتشكيل التّضامات العالميّة.

ومثلت الديناميكيات الجيوسياسية لفترة الحرب الباردة وأزمة النفط لعام ١٩٧٣ تطوّرات صغيرة إضافية والتي لم تعمل فقط على التأسيس لتكتلات أيديولوجية بين الدول في منطقة القرن والخليج، لكنّها عملت أيضاً على تحويل العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين، ونتج عن انتهاء الثنائية القطبية العالميّة تحويل التّحالفات بين الدول وذلك لأنّ الملكيات الخليجيّة سعت إلى مواجهة انتشار الشيوعيّة في: أثيوبيا وأريتريا.

وأدت الطفرة النفطية في السبعينيات أيضًا إلى تغيير التوازن التجاري بين المنطقتين لصالح دول الخليج التي استخدمت المنح لتعويض أزمات وديون ميزان المدفوعات في منطقة القرن وكان ذلك مصحوبًا برفع إنفاق مساعدات التنمية الرسمية. وكانت فترة التسعينيات مؤثرًا على عقد لفك الارتباط من أفريقيا من قبل دول الخليج نتيجة لإعادة توجيه أولويات السياسة الخارجية والأمن عقب تطورات رئيسة تمثلت في: انهيار حكومة الديرج الماركسية اللينينية في أثيوبيا (١٩٩١) واستقلال إريتريا (١٩٩٣) والثورات الإسلامية في السودان التي قادها الشيخ حسن الترابي (١٩٨٩).

وكان الربيع العربي الذي اندلع في عام ٢٠١١ والإطاحة بعدد من الأنظمة السلطوية في الجزء الشمالي لأفريقيا بمثابة إشارة لمحور السعودية - الإمارات العربية المتحدة أنه لمن المستحسن إعادة تشكيل النظام الإقليمي الخليجي في مناورة برجماتية لمواجهة المحور القطري التركي الضاغط بشكل متزايد حيث كانت المملكة العربية السعودية بصفة خاصة قلقة من دعم تركيا وقطر للحركات الإسلامية مثل حركة الإخوان المسلمين في مصر.

التحوّلات المتأرجحة في: أثيوبيا والسودان :

وكان التطور المحوري الآخر والذي يحمل أثرًا إقليميًا هو التقارب الذي حدث في عام ٢٠١٨ بين: أثيوبيا وإريتريا والذي أنهى النزاع الحدودي الذي استمر لعشرين عامًا والمتمثل في رفض أثيوبيا أن تعترف



بالمدينة الحدودية بادم طبقاً للقرار الصادر من لجنة الحدود: الأثيوبية الإريترية. وعلاوة على ذلك، فقد أدت الرياح المعاكسة السياسية في أثيوبيا بين: ٢٠١٥ و٢٠١٧ والتي اشتملت على توترات داخل التحالف الحاكم والجهة الديمقراطية الثورية الشعبية الأثيوبية إلى انتخاب آبي أحمد؛ ليحل محل هايلى مريام ديسالين كرئيس وزراء في عام ٢٠١٨.

وقد أدت الانفراجه في العلاقات بين: أثيوبيا وإريتريا بالإضافة إلى إعداد أجندة إصلاح محلي واسعة بقيادة رئيس الوزراء آبي أحمد إلى الترحيب بتحوّل في العلاقات الثنائية وطرق السياسة الخارجية للدولتين بالإضافة إلى انتعاش الاستقرار الإقليمي وزخم التكامل الإقليمي. وبشكل إجمالي، سيستمر التأثير الصافي لإرجاع العلاقات: الأثيوبية الإريترية على تشكيل النظام الإقليمي مع أثيوبيا ماسكاً بزمام الأمور.

وتقع السودان أيضاً في مخاضات الانتقال المتأرجحة في ذروة الانتفاضة الشعبية في عام ٢٠١٩ التي أدت إلى خلع الرجل القوي عمر البشير الذي تقلد السلطة منذ عام ١٩٨٩. وتم تأسيس مجلس انتقالي مؤقت، مكون من أحد عشر عضواً عسكرياً ومدنياً، وذلك في أغسطس من عام ٢٠١٩ للإشراف على العملية الانتقالية التي بلغت مدتها ٣٩ شهراً تحت قيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

وعلى قمة أجندة الحكومة الانتقالية رفع اسم السودان من قائمة الدول الراحية للإرهاب التي وضعتها الولايات المتحدة بالإضافة إلى تخفيض التراجع الاقتصادي وتعزيز الحريات المدنية والسياسية التي تم قمعها في ظل نظام البشير.

وسيُجب على رئيس الوزراء حمدوك أن يَنتَهك في التَّقسيمات الداخليَّة التي تشمل المقاومةً من الموالين السَّابقين لعمر البشير في المخبرات والخدمات الأمنيَّة بالإضافة إلى الاقتصاد الضَّعيف الموبوء بارتفاع التضخُّم وتبخر عائدات النَّفط وزيادة الاعتماد على الدول الخليجيَّة.

جيوستراتيجية الموانئ:

وقد فتحت المتغيِّرات الاستراتيجية لدول الخليج نحو منطقة القرن الطَّريق لسياسات خارجيَّة تتدخَّل وتوظِّف كلَّ من: دبلوماسيَّة دفتر الشِّيكات والحصول على التَّسهيلات العسكريَّة والمراكز اللوجستيَّة في المناطق الساحليَّة على طول البحر الأحمر ومنطقة القرن.

وبعيداً عن دول الخليج، قد مثَّلت الأهمية الجيوستراتيجية لمضيق باب المندب باعتباره نقطة تفتيش حاسمةً مع متضمَّنات لديناميكيات أمن الطَّاقة والأمن البحريِّ عاملاً في أجندة السِّياسة الخارجيّة لتقاطع الممثِّلين الجيوسياسيين الذين من بينهم: الولايات المتَّحدة والصِّين واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا الذين يقومون بتشغيل العديد من المرافق العسكريَّة داخل المنطقة، والنتيجة هي تنافس جيوسياسي بشكل كبير وزيادة إضفاء الطَّابع العسكريِّ مع متضمَّنات بعيدة المدى للأمن الإقليميِّ والاستقرار. وبالإضافة إلى عدد من عمليات الانتشار البحريَّة ضد القرصنة في البحر الأحمر وخليج عدن، تستضيف جيوتي أكبر عددٍ من القواعد العسكريَّة العاملة والتي يبلغ عددها الإجمالي تسع قواعد عسكريَّة يليها في ذلك إريتريا (القاعدة العسكريَّة لمجلس التَّعاون

الخليجي) والصُومال (القاعدة العسكريَّة التركيَّة). وهناك خطط يتمُّ تنفيذها من أجل تنفيذ قاعدة دعم لوجستيَّ روسيَّة في إريتريا ومحور صيانة تُركيَّ في ميناء سواكن في السُّودان.

وتقوم الإمارات العربيَّة المتَّحدة أيضًا بإنشاء قاعدة بحريَّة وجويَّة عسكريَّة مشتركة بنظام الإيجار لمدة خمسة وعشرين عامًا في بربرة على ساحل صوماليلاند. وقد كانت البعثات العسكريَّة متعدِّدة الأطراف في منطقة القرن الأفريقيَّ نشطةً منذ عام ٢٠٠٢ وشمل ذلك القوات البحريَّة المشتركة التي تقودها الولايات المتَّحدة وعمليات أطلنطا بالاتحاد الأوروبي ودرع محيط عمليات الناتو وبعثة تدريب الاتحاد الأوروبي في الصُومال ولها العديد من المهام مثل: مناهضة القرصنة وحماية المركبات وتعزيز الأمن البحريَّ والقدرة البحريَّة في المنطقة.

تضمُّ سياسة الأمن الخارجيَّ لمنطقة القرن العديد من المتضمَّنات من أجل نظام الأمن الإقليميَّ.

أولاً: الأثر الفوري: هو تداخل المصالح التجاريَّة والعسكريَّة نتيجةً لزيادة إضفاء الطابعين: الأمنيَّ والعسكري عقب تعاضم بناء الممثلين العسكريين الأجانب في المنطقة.

ثانياً: تكامل منطقة القرن في أجندات جيوسياسية و جيوسراتيجية أشمل مثل: تنافسات دول مجلس التَّعاون الخليجيَّ والتنافس الاستراتيجي الهندي الهادي الذي يشمل الهند والصَّين والولايات المتَّحدة.

ثالثاً: قد ارتفع الأمن الإقليمي في منطقة القرن وسما على الأجنده السياسيَّة متحرِّكاً بعيداً عن تركيز ضيق على الأمن القاريَّ إلى تأكيدٍ أوسع وأشمل على ديناميكيَّات الأمن البحريَّ والقاريَّ.

رابعاً: يعمل التّسابق الجيوسياسي للقوى الخارجيّة في منطقة القرن على رفع خطر التّفسيم الإضافيّ وتضاعف التّوترات الإقليميّة بالإضافة إلى عدم الاستقرار الإقليميّ.

ومن جانبها، لم تكن دول منطقة القرن مستفيدةً بشكلٍ إيجابيّ، وسعت إلى رفع أهميتها الجيوسياسيّة ومصالحها المتجدّدة بواسطة قوى أجنبيّة لصالحها.

وقد مالت أثيوبيا والسّودان والصّومال إلى الحفاظ على موقف حياديّ بشأن توتّرات دول مجلس التّعاون الخليجيّ راغبةً بذلك في الحصول على استثماراتٍ من كلا جانبيّ الانقسام.

بينما انحازت جيبوتي وإريتريا وصومالييلاند إلى جانب التكتّل الذي تقوده السّعوديّة مستفيدين بذلك من المساعدة الإنائيّة الرسميّة والاستثمارات في البنية التحتيّة والإيجارات الاقتصادية من عقود الإيجار طويلة الأجل للموانئ والمراكز.

وقد قادت الصّورة الاستراتيجيةّ لتعزيز ملكيّة أجنده الأمن الإقليميّ ومنهج السياسة المتناسكة لزيادة الحضور العسكريّ الأجنبيّ في ممر البحر الأحمر

فدعت الدّول الساحليّة عبر البحر الأحمر وخليج عدن إلى تأسيس مجلس البحر الأحمر في يناير ٢٠٢٠.

ويستهدف مجلس البحر الأحمر المكوّن من: جيبوتي ومصر والأردن والمملكة العربيّة السّعوديّة والسّودان واليمن ما يلي:

- ١- التّسيق في مبادراتِ الأمنِ البحريّ في البحر الأحمر.
 - ٢- معالجة قضية القرصنة والتّهريب غير القانونيّ.
 - ٣- إدارة مخاطر الأمن من زيادة إضفاء الطّابع العسكريّ والأمنيّ في دول جوار البحر الأحمر.
- ومن الجيد أن نقول بأنّ أثيوبيا وصوماليلاند تمّ استبعادهما من مجلس البحر الأحمر باعتبار أن كلتا الدّولتين قد كانتا تمثلان جزءاً حاسماً من التّأثير السّعودي كبير الحجم على الشّئون السياسيّة للبحر الأحمر.

توترات مجلس التّعاون الخليجيّ والحرب في اليمن:

استمرّ التّسابق من قبّل دول الخليج من أجل التّأثير في منطقة القرن الأفريقيّ في التّأثير عبر خطين صدعين: التّوترات داخل مجلس التّعاون الخليجيّ التي تركّز على العداء السّعوديّ الإيرانيّ ومشاركة الخليج في الحرب في اليمن وذلك مدعوم بخليطٍ من عوامل إقليميّة ونظاميّة أخرى مثل: الانسحاب التّدرجيّ من قبّل الولايات المتّحدة من المنطقة نتيجة تمحور إدارة أوباما نحو آسيا.

وفي عام ٢٠١٥، قادت المملكة العربيّة السّعودية والإمارات العربيّة المتّحدة تحالفًا للدّول العربيّة في حملةٍ ضد تمردات الحوثيين التي تستهدف إعادة السّيطرة على عددٍ من المدن التي تشمل صنعاء واسترجاع حكومة عبد ربه منصور هادي المطرودة. وحصل التّحالف الذي تقوده السّعودية على دعم استخباراتيّ ولوجيستيّ من: الولايات المتّحدة والمملكة المتّحدة اللذين يعتبران أنّ وجود اليمن يسيطر عليه الحوثيون هو حصنٌ محتملٌ

للجماعات الإرهابية مثل: القاعدة في شبه الجزيرة العربية وخطر تزايد التطرف في الجناح الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية عقب اندماج الأجنحة اليمينية للقاعدة في شبه الجزيرة العربية.

وبالإضافة إلى السبب المنطقي والأساس المناهض للإرهاب، تم تقديم العمليات العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن على أنها مناورة استراتيجية لمواجهة التأثير الإيراني في منطقة القرن الأفريقي بناءً على الروابط التاريخية لإيران مع دول مثل: السودان وإريتريا وجيبوتي وللحد من دخولها إلى نقطة التفطيش الاستراتيجية لمضيق باب المندب.

وتم دعم التنافس السعودي الإيراني في قلب توترات مجلس التعاون الخليجي أيضاً بتعدد الأقطاب المقسمة التي تحدد تعريفاً للنظام الإقليمي للشرق الأوسط، ويتكون هذا النظام الإقليمي من ثلاثة أقطاب متنافسة وهي:

- ١- كتلة تتكون من كتل سني تقوده السعودية: (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين).
- ٢- كتل شيعي تقوده إيران: (إيران وحزب الله والمليشيات الشيعية العراقية ونظام الأسد السوري).
- ٣- تحالف تركي قطري إسلامي.

وسعت كل من: الرياض وأبوظبي إلى استخدام قدراتها المالية ورفعتها السياسية لكسب دعم وكيل في منطقة القرن الأفريقي لا سيما في: إريتريا والسودان والصومال كطريقة للحفاظ على توازنات القوى في الخليج وتأمين مصالحهما القومية.



فعلى سبيل المثال: قامت كلتا الدولتين بتقديم دعم ماليّ ودبلوماسيّ للمحادثات التي حقّقت التقارب بين: إريتريا وأثيوبيا بعد عشرين عامًا من الجمود.

وقد دعّمت قطر أيضًا عملية سلام دارفور في السودان كما دعّمت مجلس الكونجرس الوطنيّ في جنوب السودان أثناء عملية استقلاله في عام ٢٠١١.

السياسة المائية لحوض النيل:

يمثل نهر النيل ذو الحدود العابرة مصدرًا مشتركًا في شمال شرق أفريقيا وبه احتمالين ثنائيين هما:

١- احتمالية تعزيز التعاون الإقليمي من ناحية.

٢- صراع شديد على الموارد من ناحية أخرى.

وقد مثلت السياسة المائية حول مشروعات السدّ المصدر الرئيس للتوترات الإقليمية لا سيّما قرب اكتمال سدّ النهضة الأثيوبيّ العظيم الذي قد فاقم التصدّعات بين: مصر وأثيوبيا.

وظهر في قلب النزاع الاستفادة من مصادر المياه مع مصر التي تزعم حقوقًا تاريخية في النيل، ورفعت بذلك شعارًا بأنّ سدّ النهضة الأثيوبيّ العظيم هو عائق محتمل لتدفق المياه إليها خلال مدّة خمس إلى سبع سنواتٍ هي مدّة ملء السدّ في الخزان.

وبالنسبة لأثيوبيا، يمثل سدّ النهضة الأثيوبيّ العظيم جزءًا مهمًّا من خطط تنميتها القومية وتعزز بذلك التزويد الكهرومائيّ بفوائد إضافية للتكامل الإقليمي على المدى الطويل.

وعلى الرغم من العديد من جولات المحادثات التي قامت واشنطن برعايتها في نهاية عام ٢٠١٩، إلا أنَّ الدَّولتين قد فشلتا إلى حدٍّ ما في الاتِّفاق على آليَّة تعويض ملء خزان سدِّ النَّهضة الأثيوبيِّ العظيم. وترى مصر التي قد تمَّ دعمها بقرار صادر من جامعة الدُّول العربيَّة في فبراير ٢٠٢٠ أنَّ موقف أثيوبيا أحاديُّ الجانب وجامح ويتعارض مع اتِّفريقيَّة عام ٢٠١٥ بشأن إعلان المبادئ بين: مصر وأثيوبيا والسُّودان. ووصفت أثيوبيا القرار بتهور بأنَّه «دعم أعمى ومنحاز» لمصر بدون أيِّ اعتبار للحقائق في محادثات سدِّ النَّهضة الأثيوبيِّ العظيم. ويجب النَّظر إلى التَّوترات والتَّحديات بشأن النَّيل على أنها موقف حرج للتَّفاوض بين الدُّول بشأن مستقبل النَّظام الإقليميِّ يتداخل مع الحسابات السياسيَّة والأمنية للعديد من الدُّول التي تشارك في المصدر.

متضمَّات السِّياسة:

في ضوء الأهميَّة الجيوستراتيجيَّة لمنطقة القرن الأفريقيِّ وتزايد عدد من الممثلين الفعَّلين الجيوسياسيين مع آثار انتقالية على الأمن الإقليميِّ والنَّظام السياسيِّ، تشتمل التَّحوُّلات الجيوسياسيَّة المتَّسعة الفاعلة على عدد من المتضمَّات لصانعي السِّياسة في منطقة القرن.

بالنسبة للهيئة الحكوميَّة للتَّنمية (إيقاد):

١- بصفتها المحرك الرئيس للتَّكامل الإقليميِّ في منطقة القرن، يجب أن تشجع الهيئة الحكوميَّة للتَّنمية أجندة حوكمة طبَّقاً لإطار العمل الاستراتيجيِّ

الإقليمي ٢٠١٦-٢٠٢٠ وخطة التنفيذ الخاصة بها مع التركيز طويل الأمد على الترابطات بين أركان تعاونها وذلك لدراسة نواحي القصور في الحوكمة والتي تمثل الأساس البنوي لعدم الاستقرار والصراع. فالخطوة الأولى الأساسية في هذا الشأن هي إنهاء وتفعيل مسودة بروتوكول بشأن الديمقراطية والحوكمة والانتخاب.

٢- يجب أن تدرس الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) عيوب القدرة والمآزق المؤسسية التي تضعف دورها كمقدم شرعي للعمل الإقليمي: الداخلي والخارجي.

وبالتالي، يجب أن تترجم الدول الأعضاء التزاماتها بالتعاون الإقليمي والاستقلال المالي إلى أعمال واقعية.

بالنسبة لدول منطقة القرن الإفريقي:

١- سيجب على صانعي السياسات زيادة آفاقهم الاستراتيجية في ضوء البيئة الجيوسياسية الناشئة وذلك من أجل تعزيز القدرات الاستراتيجية وتخفيف المخاطر المصاحبة.

وهذا يستدعي تعزيز التعاون بتبع اثنين من الممثلين الفاعلين مثل: المجتمع المدني والمؤسسات الفكرية.

٢- يجب أن تستهدف الدول التحول البنوي والتنوع الاقتصادي كطريقة لتعزيز مواقفها التفاوضية من خلال ممثلين خارجيين ويشمل ذلك الدول الخليجية والانتقال من استراتيجيات التعهد الموعود بها على الانفتاح.

المراجع



1. Buzan, B. 1991. People, States and Fear. New York: Harvester Wheatsheaf
2. Lake, D. and Morgan, P. 1997. Regional orders: building security in a new world. University Park: Pennsylvania State University Press.
3. Meester, J., Van der Berg, G. & Verhoeven H. 2018. 'Riyal Politik: The political economy of Gulf investments in the Horn of Africa. CRU Report, April 2018. The Hague: Netherlands Institute of International Relations Clingendael.
4. Verhoeven, V. 2018. 'The Gulf and the Horn: Changing Geographies of Security Interdependence and Competing Visions of Regional Order.' Civil Wars, 20 (3) pp. 333-357.
5. Meester, J., Van der Berg, G. & Verhoven H. 2018. 'Riyal Politik, p.12.
6. Woldemariam, M. 2019. 'The Eritrea-Ethiopia Thaw and Its Regional Impact,' Current History, 118 (808): 181-187.
7. Quarcoo, A. 2020. 'How Sudan May Surprise Everyone,' Commentary, Carnegie Endowment for International Peace, 7 January, available at <https://carnegieendowment.org/2020/01/07/how-sudan-may-surprise-everyone-pub80721>
8. Melvin, N. 2019. 'Managing the New External Security Politics of The Horn Of Africa Region,' SIPRI Policy Brief, April 2019, https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-05/hoa_pb_april_2019_1.pdf

9. Melvin, N. 2019. 'The New External Security Politics of The Horn of Africa Region,' SIPRI Insights on Peace and Security, No 2019/2, April 2019,
https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-05/sipriinsight1904_1.pdf8
10. Melvin, N. 2019. 'Managing the New External Security Politics of The Horn Of Africa Region,' SIPRI Policy Brief, April 2019,
https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-05/hoa_pb_april_2019_1.pdf
11. International Crisis Group (ICG). 2018. 'The United Arab Emirates in the Horn of Africa,' Crisis Group Middle East Briefing N°65, 6 November 2018
<https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabianpeninsula/united-arab-emirates/b65-united-arab-emirates-horn-africa>
12. Woldemariam, M. 2017. Old Game, New Stakes: How the Gulf Crisis Could Reshape the Horn of Africa, World Politics Review, August 2017, available at
<https://www.worldpoliticsreview.com/articles/22852/old-game-new-stakes-how-the-gulf-crisis-could-reshape-the-horn-of-africa>
13. Fagan, L. 2020. Crossing the Red Sea: Where the new littoral state council goes next, Africa Times, 20 January,
<https://africatimes.com/2020/01/21/crossing-the-redsea-where-the-new-littoral-state-council-goes-next/>
14. Donelli, F & Dentice, G. 2020. Fluctuating Saudi and Emirati Alignment Behaviours in the Horn of Africa, The International Spectator, DOI:10.1080/03932729.2019.1706389

15. Ulrichsen, K.C. 2017. 'The Geopolitics of Insecurity in the Horn of Africa and the Arabian Peninsula,' Middle East Policy Council , Volume XVIII , Number 2, available at <https://mepc.org/geopolitics-insecurity-horn-africa-and-arabian-peninsula>
16. Hinnebusch, R, and Ehteshami, A. eds. 2014. The Foreign Policies of Middle East States. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers
17. Donelli, F & Dentice, G. 2020. 'Fluctuating Saudi and Emirati Alignment Behaviours in the Horn of Africa, p.5
18. Woldemariam, M. 2017. Old Game, New Stakes: How the Gulf Crisis Could Reshape the Horn of Africa, World Politics Review.
19. Tawfik, R. 2016. 'Changing Hydropolitical Relations in the Nile Basin: A Protracted Transition,' The International Spectator, 51(3), pp. 67-81.
20. Middle East Monitor. 2020. 'Egypt: Ethiopia's statements on Renaissance Dam, 'unacceptable insult,' 9 March, available at <https://www.middleeastmonitor.com/20200309-egypt-ethiopia-statements-onrenaissance-dam-unacceptable-insult/>

